مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٦٠٥

الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد أوبالجورو
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد لادسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1995/1002)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا
تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (S/1995/1002)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود إحاطة المجلس علما بأنني قد تلقيت رسالة من ممثل كندا يطلب فيها دعوته للمشاركة في المناقشة بشأن البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وأعتزم، وفقا للممارسة المعتادة، وبعد موافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظرا إلى عدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فولير (كندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. مجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في الوثيقة (S/1995/1002) ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة (S/1995/1015) التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول هو ممثل كندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

فولير (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أوجه لكم التهنئة يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أوجه الشكر إلى سلفكم الممثل الدائم لعمان على رئاسته الناجحة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وكما تعلمون، يا سيادة الرئيس، جعلت كندا آراءها في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا معروفة على نحو واضح جدا لمجلس الأمن خلال اجتماع البلدان المساهمة بقوات في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أعرب الآن عن آراء حكومتي بشأن مشروع القرار المعروض على المجلس.

وترحب كندا بجميع العلامات على احتمال إحراز التقدم في منطقة البحيرات الكبرى، كالتي يتضمنها إعلان القاهرة. غير أننا لا نزال منشغلي البال لأن الحالة في المنطقة غير مستقرة أساسا، وسبب ذلك، الى حد بعيد، وجود ١,٦ مليون لاجئ حول الحدود المحيطة برواندا.

وفي هذا السياق نرى أن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، بقوتها وتشكيلها الحاليين، إنما يكون موفرا لحضور متواضع جدا لتحقيق الاستقرار، وإن يكن حدا أدنى ضروريا. ونحن نعتقد أن أنشطة البعثة المذكورة، إذ تساعد على بناء الثقة وعلى إعادة اللاجئين بسلام ونظام الى وطنهم، لا تزال جديرة بالمساندة الكاملة من حكومة رواندا ومن الجماعة الدولية.

والحالة في رواندا هي حقا حالة معقدة. إن جريمة إبادة الجنس التي ارتكبت في ١٩٩٤ هي أحدث وأسوأ هوجة من هوجات ست منفصلة، من المذابح بين القبيلتين، منذ حصلت رواندا على استقلالها في ١٩٦٢. واحتمال انتهاء هذه الأحداث الوخيمة ليس مبشرا. إن نسبة هائلة من سكان رواندا قد لجأت الى خارج حدود أراضيها الوطنية. وكما بين الأمين العام لن تحقق المصالحة الوطنية، التي لا مندوحة عنها لتحقيق الاستقرار، إلا متى عاد اللاجئون الى ديارهم في كرامة ومتى قدم للعدالة من ارتكبوا جريمة إبادة الجنس.

ومنذ حزيران/يونيه الماضي، أبدت حكومة رواندا عزوفها المتنامي عن وجود بعثة لحفظ السلام على أراضيها. وقد حاول عدد من البلدان التي

تبالي مبالاة عميقة بمحنة رواندا - ومنها بلدي - اقناع حكومة كيغالي أن من مصلحتها الإبقاء على عملية فعالة لحفظ السلام في رواندا، لأغراض بناء الثقة، وتحقيق المصالحة الوطنية، والمساعدة على العودة المأمونة للاجئين.

ثم أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا هي العمود الفقري والعنصر اللام لجزء كبير من جهد المساعدة الإنسانية الدولية في رواندا ويعتمد عليها العديد من المنظمات غير الحكومية للمساندة السَوقية وغيرها من المساندات وكذلك - في الحالات القصوى - لحمايتها. إن القيمة السيكولوجية لتلك القوة، نظرا للأحداث الفظيعة التي وقعت في ١٩٩٤، كانت هامة للغاية.

وفي هذا السياق نرثي للأمر الذي صدر لثمان وثلاثين منظمة غير حكومية - والبعض منها منظمات صاحبة أعلى مكانة ومعترف بها دوليا - بأن تغادر رواندا. ولا نزال قلقين من جراء حالات القبض والاحتجاز التي تحدث اعتباطا في رواندا، وكذلك من جراء ظروف احتجاز المسجونين.

(تكلم بالانكليزية)

ومن خلال المناقشات بين الأمم المتحدة وحكومة رواندا خلال الأشهر الستة الماضية، حاولت حكومة رواندا إملاء تركيب القوة اللازمة للاضطلاع بالولاية التي ستسندونها أنتم أعضاء مجلس الأمن، الى القوة. بل رفضت أن تسهم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في صون سلامة الموظفين الدوليين إذا دعا الأمر. وباختصار سعت حكومة رواندا، بصرامة أشد من أي صرامة سابقة الى فرض قيود غير مقبولة وغير قابلة للتطبيق على استمرار البعثة. وقد قبل المجلس في حزيران/يونيه تخفيض عدد الجنود من ٥٠٠ ٥ الى ٨٠٠ ١. وكان مفهوما لدى أعضاء المجلس ولدى الأمانة العامة ولدى من أسهموا بارسال جنود، على السواء، أن هذا العدد أقل من مجرد الحد الأدنى اللازم لتكون للبعثة موثوقية.

وإذ بلغ عدد الجنود ٨٠٠ ١، بالاضافة الى ٣٠٠ مراقب، كان وجود البعثة في المقاطعات الواقعة خارج كيغالي، منذ حزيران/يونيه، حضورا غير كاف للقيام بمهام ولاية البعثة. ولم تكن القوة التي من هذا الحجم مستطيعة أن تكفل حماية مراقبي الأمم المتحدة في عدد من المناطق، ولم تجر في تلك المناطق إلا عمليات مراقبة قليلة. وبصرف النظر عن وجوه القصور هذه، الحقيقية جدا، لعبت البعثة دورا إيجابيا عندما قررت حكومة زائير طرد اللاجئين من أراضيها.

ونحن نعتقد أن مزيدا من تقليل قوام البعثة بمقدار الثلث، وهو التقليل الذي يوشك المجلس أن يقرره، تطور يؤسف له. انه أمر يؤسف له لأننا سمحنا لحكومة رواندا بأن تضع شروطها الذاتية لولاية البعثة وتشكيلها، بصرف النظر عن الرأي الخبير بشأن ما هو لازم. ويؤسف له كذلك لأن مجلس الأمن سيضير سلامة بعثة لحفظ السلام وموثوقية المنظمة فيما يتعلق بقدرتها على الوفاء بضرورة إبقاء البعثة في موقعها مهما كان الثمن، وهي ضرورة قصيرة الأجل وملائمة سياسيا. وهو أمر مؤسف على نحو خاص لأن البعثة لن تستطيع أن تقوم بالعمل الذي كان مزمعا لها أن تؤديه.

إن الولايات وتشكيلات القوات ليس لهما وجود منفصل. كان جديرا بنا أن نتعلم ذلك في أوائل أيام مغاديشو عندما كان جنود الأمم المتحدة عاجزين عن التحرك الى أبعد من المطار، بينما كانت الفوضى المسعورة ضاربة أطنابها خارج نطاق الجنود. كان ينبغي لنا، بالتأكيد، أن نتعلم من الدروس المأساوية المستمدة من إنشاء مناطق آمنة في البوسنة، كنا نعرف أننا لا نستطيع الحفاظ على سلامتها بالقوات التي كان مجلس الأمن والدول الأعضاء مستعدين لتوفيرها. كان ينبغي حقا أن نتعلم من خبرتنا الفاجعة في رواندا في نيسان/ابريل ١٩٩٤، عندما لم تستطع بعثة، يقل عدادها عن اللازم ومزودة بعتاد سيئ، أن تردع القلاقل الأهلية، ناهيك عن مواجهة جرائم إبادة الجنس، كان ينبغي، بالتأكيد، أن نتعلم أن إيجاد الغموض الماهر المدفوع بأسباب سياسية، والرضى بالتنازل الى ما لا نهاية عن عناصر جوهرية لازمة للبعثة، وقد أضرا، تكرارا،

بالأمم المتحدة وبحفظة السلام التابعين لنا وبالناس والمصالح المراد منهم حمايتها.

وليست القضية هنا هي هل ينبغي للبعثة في رواندا أن يكون قوامها ٨٠٠ أو ٢٠٠ ١ أو ٤٠٠ ١ أو ٨٠٠ ١ أو ٥٠٠ ٥ جندي، بقدر ما هي هل سيكون لتشكيل القوات في مجموعها المقدرة على الاضطلاع بالمهمة التي سيوكلها مجلس الأمن الى تلك القوات. إن البعثة ستكون، بعد إنقاص عددها بمقدار الثلث، محصورة الآن في كيغالي، وستكون ملتزمة، الى حد بعيد، بنمط الحاميات، بينما ستظل مسندة اليها ولاية لم تتغير أساسا من الولاية التي وكلت اليها في حزيران/يونيه.

إن إعادة اللاجئين الى وطنهم بسلام أمر أساسي إذا كنا نتوقع إحراز تقدم نحو السلام في منطقة البحيرات الكبرى. فكيف تستطيع البعثة في رواندا، بحضورها المحدود خارج كيغالي، أن تقوم بمهمة

> "مساعدة حكومة رواندا في تيسير العودة الطوعية والمأمونة للاجئين، ولبلوغ هذه الغاية، دعم ... الجهود المستمرة لتهيئة مناخ تسوده الثقة عن طريق أداء مهام المراقبة". (S/1995/1015، الفقرة ٢ (ب) من المنطوق)

فكيف تقوم القوات، من كيغالي، بمهمة

> "مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الدولية في توفير الدعم السَوقي اللازم لإعادة اللاجئين الى وطنهم". (المرجع نفسه، الفقرة ٢ (ج) من المنطوق)

فهل من الواقعي الظن بأن مثل هذه القوة سوف تستطيع أن توفر الدعم الفعال لحقوق الإنسان في الميدان، ولوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية؟ كيف يمكن أن يوافق مجلس الأمن على أن يسحب، بناء على طلب حكومة رواندا، أحد العناصر الأساسية من الولاية، ألا وهو الدور الأساسي للبعثة المتمثل في حماية الموظفين الدوليين في حالة الاحتياج؟

هل نظر مجلس الأمن جديا في هذه المسائل؟ هل نظر بإمعان كاف في الرأي العسكري الذي تلقاه المجلس، وتلقيناه نحن المسهمين بإرسال جنود من عندنا، بشأن هذا الموضوع؟

وكيف تستطيع البعثة، بسحب المزيد من الجنود ومن المراقبين العسكريين من المقاطعات، أن تساعد بأية طريقة محسوسة، على إعادة اللاجئين أو على بناء الثقة في رواندا؟ نظرا لكون المنطقة متطايرة الى أقصى حد، فإن الأمم المتحدة معرضة لخطر أن تشاهد مرة أخرى أحداثا فظيعة، ستكون عاجزة عن منعها أو حتى عن التأثير فيها. وفي مثل هذه الظروف سوف يُنحى باللائمة الشديدة على قوات الأمم المتحدة لعدم قيامها بالعمل المنشورد وهي سوف تستحق في هذه المرة الخزي الدولي الذي سوف تجلبه على نفسها.

إن مجلس الأمن، إذ يثير توقعات زائفة بشأن ما يمكن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا أن تحققه في الواقع، إنما يبرهن، في رأينا، على أنه لم يستوعب بعد تمام الاستيعاب الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام في الماضي القريب. وإذا كنا قد تعلمنا شيئا من تجربتنا في الصومال وفي يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا نفسها، فهو أننا يجب أن نوفر للأمم المتحدة الموارد التي تحتاجها لأداء المهام التي أوكلتها اليها الدول الأعضاء، بل الأعضاء في مجلس الأمن من الناحية الفعلية. وإذا كانت الدول الأعضاء غير مستعدة لتوفير الموارد الكافية فلا ينبغي للأمم المتحدة أن تتدخل.

ويبدو أن حكومة رواندا غير مستعدة لقبول وجود عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام بتشكيل القوة الضروري للاضطلاع بالولاية التي وافقت رواندا على أنه ينبغي أدائها. ويجب ألا تسمح الأمم المتحدة لنفسها أن توضع في موضع المستجدي الذي يتوسل لدى أية حكومة لقبول عملية حفظ السلام أو إبقائها. وفي هذه الحالة، نعتقد أنه كان من الأفضل سحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى

رواندا فورا، وذلك كما أشار الأمين العام في تقريره الى أن نيته تتجه الى ذلك.

وفي ضوء تشكيل القوة الجديد لعملية محدودة وربما غير فعالة، سيتعين على كندا أن تعيد النظر بعناية في الخيارات المتاحة أمامها فيما يتعلق بمشاركتها في البعثة.

وفي الختام، أود أن أشدد على استمرار التزام كندا بتشجيع الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وقد شاركنا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا منذ بدايتها وعززنا هذه المشاركة بدعم كبير لوكالات الأمم المتحدة العاملة في رواندا وكذلك من خلال برنامجنا للمساعدة الثنائية. وسنواصل العمل مع حكومة رواندا في جهودها لإعادة بناء بلدها الممزق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل كندا على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الحكومة البريطانية ترحيبا حارا بمشروع القرار المعروض على المجلس، الذي يمدد عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لفترة ثلاثة أشهر أخرى، وسنصوت مؤيدين له. ونشيد بالدول - غانا، كندا، مالي، ملاوي، نيجيريا، الهند - التي تساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ونرحب أيضا بدعم حكومة رواندا لعمل البعثة في بلدها وموافقتها على استمرار هذا العمل.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لا يزال يسود رواندا مناخ من الأمن والاستقرار النسبيين. وتستحق حكومة رواندا كل ثناء على جهودها في هذا الصدد. ونحيط علما بصفة خاصة بالتزام حكومة رواندا من جديد بضمان سلامة الموظفين الدوليين في رواندا. وفي الوقت نفسه، نعلم أن الموظفين الدوليين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في رواندا يعلقون أهمية على استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، ونعتقد أن مشروع القرار هذا سيكون هاما في هذا الصدد. ونثق بأن حكومة رواندا ستلتمس مساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في هذه المهمة إذا نشأت حاجة لذلك.

ولا يزال وجود ١,٦ مليون لاجئ في الدول المجاورة لرواندا يدعو الى القلق. ونرحب بأن قادة منطقة البحيرات الكبرى تعهدوا في مؤتمر قمة رؤساء دول المنطقة، الذي عقد في القاهرة يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ، بتشجيع عودة اللاجئين الى أوطانهم. ومن الأهداف الأولى للمجتمع الدولي تقديم المساعدة الى حكومة رواندا عن طريق تهيئة ظروف مواتية للعودة الطوعية والآمنة لهؤلاء اللاجئين. وقد وفر إعلان القاهرة الأساس بتجدد الأمل في هذا السياق، وتركز الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا عن حق على هذه المسألة. ونرحب بموافقة حكومة رواندا على تمديد ولاية البعثة، على أن تكون عودة اللاجئين هي مجال تركيزها الأساسي. وإذا كان الأمر كما نرجو، أي عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الى رواندا في غضون الشهور القليلة القادمة عملا بإعلان القاهرة، فإننا نعتقد أن استمرار وجود البعثة بولايتها الجديدة التي تركز على هذه المسألة، وعلى مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه العملية، ستكون هي مفتاح ضمان عودة اللاجئين الى ديارهم في ظروف تتسم بالكرامة.

كما أن تقديم مرتكبي جرائم إبادة الأجناس الى العدالة مسألة على أكبر قدر من الأهمية بالنسبة للحكومة البريطانية. فهي عنصر هام في عودة الأوضاع الطبيعية الى رواندا. ونلاحظ أن المحكمة

الدولية لرواندا الآن بدأت المهمة الكبيرة بتحديد مرتكبي جرائم إبادة الأجناس وتقديمهم للعدالة، وقد أصدرت، اليوم فقط عريضة الاتهام. وندعو جميع دول المنطقة الى التعاون مع المحكمة عندما تبدأ عملها. ونرحب بأن البعثة ستواصل تقديم المساعدة في الفترة القادمة بتوفير الأمن للمحكمة الى أن يتم إعمال الترتيبات التي جرى الاتفاق عليها بين حكومة رواندا والمحكمة . وندعو جميع دول المنطقة الى التعاون مع المحكمة عندما تبدأ عملها.

ونلاحظ أن هذا هو التمديد النهائي لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ولكننا نعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل سيظل لهما دور هام يؤديانه عندما تغادر البعثة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وستواصل الحكومة البريطانية مساعدة المجتمع الدولي ككل في بناء السلام وفي المساعدة في انعاش وتعمير رواندا. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن تبدأ المناقشات قريبا بشأن الدور المحتمل للأمم المتحدة في المستقبل في إعادة الثقة وبناء الاستقرار في رواندا متى غادرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

السيد تشن هواصون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني مقتنع أنكم، بقدراتكم المتميزة وثراء تجربتكم الدبلوماسية، ستوجهون أعمال المجلس بنجاح أثناء الشهر الأخير من عام ١٩٩٥. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، سعادة السفير سليم بن محمد الخصيبي، على إسهامه في النجاح الكامل لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

لقد أطل أخيرا فجر السلام والاستقرار على رواندا بعد نكسات متكررة. ويسعدنا أن نلاحظ أن تحسن الحالة الأمنية في رواندا أدى الى مزيد من التحسن في الحالة الإنسانية ومكن رواندا من السير تدريجيا على طريق الإنعاش والإعمار والتنمية. وقد بذلت حكومة وشعب رواندا جهودا هائلة لتحقيق هذه الغاية، التي كللت بنجاح باهر.

وجوهر مسألة رواندا اليوم هو المصالحة الوطنية، وأهم عنصر فيها هو العودة الطوعية لـ ١,٦ مليون لاجئ. وقد أدى الوجود الذي طال أمده لعدد كبير من اللاجئين الى ضغوط ومصاعب كبيرة لا بالنسبة لرواندا فقط، بل للمنطقة بأسرها. لذلك، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تقديم المساعدة الى رواندا والبلدان الأخرى في المنطقة لإعادة اللاجئين الروانديين الى ديارهم ليحيوا حياة مستقرة.

وفي ضوء التغيرات المواتية في رواندا، وبموافقة حكومة رواندا، قرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا وتعديل حجمها وولايتها، التي ستقوم بموجبها بصورة رئيسية بدور الوساطة، والمساعدة على العودة الطوعية للاجئين الروانديين ومساعدة رواندا على تحقيق المصالحة الوطنية في إطار اتفاق أروشا للسلام. ويتفق هذا مع مصالح الشعب الرواندي. لذلك، فإن الوفد الصيني، استنادا الى دعمه المستمر لعملية السلام في رواندا، سيصوت مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

ويحدونا الأمل أن يؤدي اعتماد مشروع القرار الى زيادة تعزيز السلام والاستقرار في رواندا والإسهام في المصالحة الوطنية والحياة الهادئة المستقرة للشعب الرواندي في وقت مبكر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتوجيه التهنئة اليكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أؤكد لكم على التعاون التام لوفد بلدي في اضطلاعكم بمهامكم الجسيمة. وكلنا ثقة في امكان تحقيق تقدم كبير نظرا لما تتحلون به من حكمة وقدرات قيادية معروفة. وأود كذلك أن أهنىء سلفكم، سعادة السفير الخصيبي من عمان، على قيادته البارعة خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر.

ويود وفد اندونيسيا أن يعرب عن عميق تقديره للأمين العام على تقريره الشامل والمتعمق (S/1995/1002) بشأن الحالة الراهنة في رواندا. ولقد

تشجعنا بما ورد في التقرير من تحقيق تقدم أكيد يتعلق بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإنه نتيجة لذلك، استمر مناخ الأمن النسبي سائدا في رواندا. ويتجسد هذا التقدم من خلال اعادة إنشاء النظام القضائي الوطني مؤخرا، يتمثل، من جملة أمور أخرى، في تعيين محكمة عليا وإنشاء "لجان الفرز" من جانب حكومة رواندا. ونحيي في هذا الصدد، الجهود التي تبذلها حكومة رواندا لتعزيز السلام والأمن، ولا سيما جهودها الدؤوبة من أجل اعادة بناء وانعاش البلاد. وإننا لعلى ثقة إن حكومة رواندا والمجتمع الدولي سيواصلان التزامهما بالمحافظة على التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن وتعزيزه.

وبينما نسلم تماما بأهمية التقدم المحرز، فإننا بالرغم من ذلك نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار جو التوتر وعدم الاستقرار في أنحاء المنطقة. ويعود سبب ذلك بصورة خاصة إلى استمرار أعمال التمرد والتسلل والتخريب التي ترتكبها قوات الحكومة الرواندية السابقة في مخيمات اللاجئين الواقعة على الحدود بين زائير ورواندا. ولا يمكن انكار أن المشاكل التي تواجه رواندا الآن ذات طابع معقد جدا وتتطلب بالتالي اتباع نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الجوانب والاعتبارات العديدة الكامنة وراءها.

ويرى وفد بلدي، أن السلام المستقر والدائم سيظل عصيا على التحقيق إلى أن تتم على النحو المناسب معالجة المشاكل التي طال أمدها مثل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نؤيد النهج المناسب الذي نص عليه مشروع القرار، والذي يتضمن تعديل دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ويمكننا، بصورة خاصة، أن نستشرف امكانية نقل المعدات غير المهلكة إلى حكومة رواندا، كما عبرت عن ذلك الفقرة ٧ من مشروع القرار، حيث أنها تقوم بمسؤولية أكبر في عملية اعادة اللاجئين إلى أوطانهم والمصالحة الوطنية. وإن وفد بلدي على ثقة بأنه من خلال التعاون المستمر بين حكومة رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فإن المهام الصعبة، التي مازالت تنتظرهما، ستصبح أقل جسامة. ونعتقد أن هذا التعاون الوثيق سيكون أكثر من تعويض عن الشواغل المرتبطة بتخفيض عدد أفراد البعثة، وفقا للولاية المحددة في مشروع القرار.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن هذه الجهود يمكن تعزيزها من خلال اعادة إنعاش وإعمار رواندا، حيث يشكلان العناصر الأساسية للسلام الدائم.

ولذلك، ندعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى مواصلة تقديم مساعدتها القيمة إلى حكومة رواندا.

وإذ قلت هذا، وبعد إمعان الفكر والبحث، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وفي رأينا إن مشروع القرار يوفر الاضطلاع بالمساعي الحميدة والدعم السوقي من أجل العودة الطوعية والمأمونة للاجئين الروانديين، ويسهم في تهيئة مناخ من الأمل والثقة المتبادلة من خلال الاضطلاع بمهام الرصد. وبالاضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد أيضا الدعوة الموجهة إلى وكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية لمواصلة تقديم دعمها الحاسم في المجال الأساسي والهام المتمثل في المساعدة الإنسانية. ومن نافلة القول، إن هذه الأهداف قد تتعزز على نحو كبير لو جرى تنفيذها في بيئة آمنة ومأمونة، والمحافظة عليها تعتمد في المقام الأول على حكومة رواندا، التي هي دولة ذات سيادة.

وفي الختام، نعتقد أن مشروع القرار هذا يمنح أملا متجددا بتعزيز السلام والازدهار في رواندا بعد سنوات من الحرمان والمعاناة الإنسانية الهائلة. وبالاضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسهم اسهاما كبيرا في احتمالات أن يتمكن ذات يوم شعب رواندا وشعوب منطقة البحيرات الكبرى من النهوض بحياتها في بيئة أكثر انتاجا وسلاما ومتحررة من الخوف وويلات الحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتوجه وفد بوتسوانا بالتهنئة اليكم، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل وتعاونه التام. وأود كذلك أن أشكر سفير عمان على الأسلوب الكفء الذي أدار به أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا قد اسهمت اسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار، ليس في رواندا فقط بل في منطقة البحيرات الكبرى. وبالنسبة لرواندا نفسها، وهي بلد كان في وقت ما أكثر من مليوني نسمة من سكانه خارج حدوده كلاجئين، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا يشكل عاملا هاما في حفز عملية الالتئام الوطني، ويطمئن اللاجئين بأن بامكانهم العودة إلى بلدهم في أمان وشرف وكرامة. ومما يدعو للأسف أن ١,٦ مليون لاجىء ما زالوا يعيشون في المخيمات في الدول المجاورة. وإن عودتهم وإعادة توطينهم عنصر أساسي في عملية المصالحة الوطنية.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه ما زال يتعين عمل الكثير قبل التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر اقليمي برعاية الأمم المتحدة. ونرى أن مؤتمر القاهرة لم يكن القصد منه أن يكون بديلا عن المؤتمر الإقليمي الذي اقترحته الأمم المتحدة. وفي حين أن الجهود التي بذلها الرئيس كارتر قد أدت بالتأكيد إلى تقدم قضية السلام والأمن في المنطقة، كما دللت على ذلك نتائج مؤتمر قمة القاهرة، فإنه ينبغي للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية أن تواصلا بذل جهودهما الهادفة إلى تمكين حكومات المنطقة من ايجاد أرضية مشتركة بشأن وضع جدول أعمال للمؤتمر. ويشير تقرير الأمين العام بوضوح إلى أن ثمة مسائل تتصل بالعلاقات بين رواندا وبعض الدول المجاورة لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهلها. ويجمع مجلس الأمن على التسليم بأن صعوبات رواندا الحالية تنطوي على ابعاد دون اقليمية تتطلب حولا سياسية ودبلوماسية.

لقد درس وفد بلدي بامعان مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/1015. وكان مشروع القرار موضوع مفاوضات مكثفة ومضنية. ويسرنا أن روح الحل التوافقي قد سادت، ولدينا الآن نص يحظى بتوافق الآراء. وكانت بوتسوانا تفضل لو أنه جرى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لستة أشهر أخرى، وذلك للأسباب الواردة في الفقرة ٤٧ من التقرير. وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تضطلع بدور هام بوصفها عيون وأذان المجتمع الدولي، كما أعلنا. بل أن ذلك يغدو أكثر أهمية نظرا لتزايد عمليات التسلل وأعمال التخريب التي ترتكبها قوات الحكومة الرواندية السابقة.

لقد لاحظنا إن حكومة رواندا قد طلبت أصلا انهاء ولاية البعثة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ومع ذلك، فقد دللت على مرونة من خلال قبولها بتمديد الولاية لثلاثة أشهر أخرى استجابة لرأينا الجماعي بأن استمرار وجود البعثة في رواندا إنما هو لمصلحة رواندا.

وإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي ستظل حاسمة في عملية إعادة بناء وانعاش القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الرواندي. والتحدي الأكبر الذي يواجه رواندا حكومة وشعبا إنما يتمثل في عودة اللاجئين وإعادة توطينهم.

وسيلزم في الأجل القصير مساعدة رواندا على تطوير القدرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين. وفي الأجل الطويل ستكون هناك حاجة إلى موارد كبيرة للشروع في برنامج معجل للاسكان، بالنظر إلى المشاكل المعقدة المتصلة بملكية العقارات. وفي مواجهة كل هذه التحديات لا يجوز للمجتمع الدولي أن يتخلى عن رواندا.

وفي هذا الصدد، احطنا علما بطلب حكومة رواندا بأن تتسلم، على سبيل المساعدة، المعدات واللوازم التي ستتركها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بعد انتهاء ولايتها. والجميع على علم تام بالمصاعب التي تشهدها حكومة رواندا، التي ورثت بلدا كان ضحية عملية نهب وحشية وقاسية، جعلت من التعمير والاصلاح مهمة بالغة الصعوبة، ومن ثم، فإننا نؤيد تأييدا تاما الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار، ونأمل أن يتسنى

ايجاد طريقة ما للاستجابة على نحو بناء لهذا الطلب الصادق لرواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. إن خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة، وبصفة خاصة روح الدعابة التي تتحلون بها، لتؤكد لوفد بلدي أن المجلس، في هذا الشهر على الأقل، سيكون في أيد قديرة، وأننا سننعم بعيد ميلاد هادئ، وهو ما نشكركم عليه سلفا.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير الخصيبي وسائر أعضاء وفد عمان على ادارتهم المحنكة والفعالة لشؤون المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

يدين وفد بلدي بالامتنان للأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في رواندا، بما في ذلك أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ويسعدنا أن نلاحظ أن مناخا من الأمن والاستقرار النسبيين مازال سائدا في رواندا، وإن بعض التحسنات طرأت في القطاعات الاجتماعية الاقتصادية. وهناك تطور ايجابي وهام آخر حدث في مجال العدالة، حيث اتخذت الخطوات الفعالة الأولى نحو احياء النظام القضائي الوطني، وذلك بتعيين المحكمة العليا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

ومع ذلك، مازلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتوترة، وبخاصة على طول الحدود. وعمليات التسلل المستمرة التي يقوم بها أفراد مسلحون من مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة لرواندا، ولا سيما زائير، هي المسؤولة إلى حد بعيد عن هذه الحالة. ونأمل أن تتمكن اللجنة الدولية للتحقيق، التي تجري تحقيقات بشأن التقارير الواردة عن التدريب العسكري وعمليات نقل الأسلحة بطرق غير قانونية، من إكمال عملها في القريب العاجل، وأن تمكن نتائجها مجلس الأمن من إيجاد سبل لمعالجة المشاكل.

ويوافق وفد بلدي على أن العودة إلى الاستقرار والأمن والوئام في رواندا، تتوقف بدرجة كبيرة على المصالحة الوطنية. وهذه العملية لا يمكن تيسيرها إلا بتهيئة الظروف المؤاتية لعودة ما يقرب من ١,٦ مليون لاجئ يقيمون حاليا خارج رواندا في ظروف غير مستقرة، وتسليم المشتبه في تورطهم في جريمة إبادة الأجناس التي ارتكبت في العام الماضي ليد العدالة. ونعلم أن حكومة رواندا تبذل قصارها بقدر ما تسمح به مواردها المحدودة جدا، لتهيئة تالك الظروف. ومع ذلك، لا يمكن للحكومة أن تقوم بذلك وحدها. وعلى هذا، نحث المجتمع الدولي على تزويدها بما يلزم من دعم ومساعدة.

وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الروانديين، يعتقد بلدي أن عملية الاعادة إلى الوطن يجب أن تكون طوعية ومأمونة ومنظمة. الأمر الذي سيكون له حتما بُعد إقليمي. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في ألا يسمح بتبديد قوة الدفع التي ولدها مؤتمر القاهرة تحت رعاية الرئيس كارتر، وأن يعمد بحق جميع المعنيين، فورا وبأمانة، إلى تنفيذ الاتفاقات والالتزامات المسجلة في ذلك المؤتمر.

ومع ذلك، يرى وفد بلدي أن مؤتمر القاهرة، بقدر ما كان مفيدا، لا يمكن أن يكون بديلا لمؤتمر تشرف عليه الأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية. وعليه، نطلب إلى الأمين العام ان يواصل مشاوراته مع بلدان المنطقة بغية ايجاد أساس لعقد هذا المؤتمر الهام والمفيد.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لرواندا، يحدونا الأمل في أن تتمكن في الغد القريب من التغلب على مشاكلها الادارية والإجرائية المتبقية، حتى يمكنها أن تسهم في عملية المصالحة الوطنية. وهذا ما جعلنا نتشجع على وجه الخصوص بالانباء التي استمعنا إليها هذا الصباح بأن المحكمة أصدرت بالفعل عرائض الاتهام الأولي. ولهذا فإننا نشكر البلدان التي ساهمت بمحققين لمكتب المدعي العام.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، نعتقد أنها أوفت على نحو فعال بالمهام والواجبات التي أوكلت إليها. ويسعد بلدي أنه اسهم بقوات في هذه البعثة. إلا أن هناك الكثير مما يبرر قلق حكومة رواندا من أن الولاية الحالية للبعثة لا تتسق تماما مع الاحتياجات الراهنة للحكومة والشعب من أجل التعمير والاصلاح وإعادة البناء. ووفد بلدي يتعاطف مع هذا الرأي الذي تأخذه حكومة رواندا مأخذ الجد بعد تقييم شامل للحالة في الميدان. ونحن نحترم الموقف الذي اتخذته حكومة رواندا بقرارها السيادي.

ومع ذلك، وفي ضوء الجهود التي بذلت لكفالة الوزع الثاني للبعثة في العام الماضي، وعلى أساس اقتناعنا بأن البعثة، حتى في ظل هذا المناخ المحسن نسبيا، مازال بإمكانها أن تقدم اسهامات مفيدة لتحسين الحالة العامة في رواندا، فإننا بالتأكيد لا نريد إنهاء ولاية البعثة بصورة مفاجئة. وبالتالي أسعدنا أن نلاحظ أنه أمكن في مشروع القرار هذا إيجاد أساس لتجديد البعثة واستمرار وجودها، بولاية تتلاءم مع الواقع الحالي في رواندا.

ونشكر حكومة رواندا لأنها تحلت بدرجة كبيرة من المرونة، وأبدت تفهما للآراء والمشاعر التي أعرب عنها أصدقاء رواندا بل والمجتمع الدولي قاطبة، الذين التزموا عن طيب خاطر بالقيام بشيء إيجابي وصحيح لصالح رواندا في هذا الوقت الذي تمر فيه بمصاعب وطنية.

وما من شك في أن أكثر ما تحتاجه حكومة رواندا وشعبها الآن هو المساعدة الاقتصادية والمالية من أجل التعمير والاصلاح وإعادة البناء. ولن يكون بمقدور البعثة أن تقدم المساعدة في تلك الأشكال الملموسة - أو على الأقل بصورة مباشرة - ولكن يمكنها أن تساعد في خلق وتعزيز شيء غير ملموس ولا يمكن قياسه: ألا وهو المناخ المؤاتي لا لتقديم المساعدة فحسب بل المؤاتي أيضا لطمأنة اللاجئين.

ومن ثم، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار. إلا أننا سنفعل ذلك على أساس أنه حتى بعد انتهاء ولاية البعثة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، سيظل استمرار وجود الأمم المتحدة أمرا ضروريا، كما أكد الأمين العام في الفقرة ٥١ من تقريره. وفي هذا الصدد، سنؤيد استمرار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة تحت رئاسة ممثله الخاص.

اسمحوا لي في الختام، أن أناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتأكدوا من أن انتهاء ولاية البعثة في آذار/مارس ١٩٩٦ لن يستخدم كذريعة لعرقلة تقديم مساعدة مالية ومادية ملموسة وعاجلة إلى حكومة رواندا وشعبها. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة وجود حي في رواندا بعد رحيل البعثة. فحتى وإن كان أبناء رواندا بجميع مذاهبهم سيأخذون زمام مصيرهم بأيديهم، فسيظلون، ولوقت طويل في المستقبل، بحاجة إلى مساعدتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها هذا الشهر في هذه القاعة، فأود أنا أيضا، باسم وفد بلدي، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، ولا شك أن مهاراتكم وبلاغتكم وقدرتكم على الاقناع ستكون عونا لنا على إنجاز أعمالنا. ووفد بلدي يتعهد لكم بتعاونه الكامل

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير الخصيبي على الطريقة المتفانية والكفؤة التي أدار بها، هو وفده، أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن وفد بلدي من بين مقدمي مشروع القرار الذي سيصوت عليه المجلس، والذي بموجبه ستمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لفترة ثلاثة أشهر، مع تنقيح هذه الولاية. والولاية المنقحة تعبر عن التقدم المحرز في رواندا نحو الاستقرار والأمن. والمطلب الأساسي والملح الآن هو مساعدة حكومة رواندا على تسهيل العودة الآمنة والطوعية للاجئين. إن وجود ١,٦ مليون لاجئ رواندي خارج حدود رواندا لا يزال عبئا رئيسيا على كاهل رواندا والمنطقة دون الإقليمية برمتها، وستكون

عودتهم بصورة طوعية ومأمونة إسهاما ضروريا في المصالحة الوطنية داخل البلد. وإعادة توطينهم ضرورية أيضا لتحسين حالة الأمن العام في منطقة البحيرات الكبرى. وتشعر حكومتي بالارتياح لأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لا تزال تضطلع، بموجب مشروع القرار هذا، بولاية تسمح لها، مثلما نأمل، في المساعدة الفعالة في هذه العملية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان الصادر عن رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى في القاهرة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ومع اعتماد مشروع القرار الحالي، يقرر مجلس الأمن بناء على طلب حكومة رواندا أن يسحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بعد ٨ آذار/مارس. وكانت حكومتي تفضل ألا يتقرر الآن نهاية عمل البعثة، ولكن طبعا نحن نحترم رغبة الحكومة الرواندية. وإننا على ثقة بأنها ستوفر للبعثة تعاونا كاملا في الوقت الذي لا تزال البعثة موجودة فيه على الأرض.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا توفير الحماية للمحكمة الدولية لرواندا. ومع ذلك، تصر حكومة رواندا على أن توفر لوحدها الآن الحماية للموظفين الدوليين الآخرين. ولا يخفى أننا كنا نفضل ولاية ذات أجل أطول وقوة أكبر تابعة للبعثة. وترى حكومتي أن الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الموجودة على الأرض لن تتمكن من الاضطلاع بالمهام الإنسانية والتعميرية الموكولة اليها ما لم يتم كفالة سلامتها. تلك هي المهمة التي ستضطلع بها حكومة رواندا الآن. وسيتعين عليها أن تتعاون معها تعاونا كاملا. وتحدو حكومتي الثقة بأن رواندا ستفي بهذه المهمة. وهي عاقدة العزم على مواصلتها تقديم مساعدة كبيرة من أجل إعادة إعمار رواندا والجهود التي تبذلها من أجل إعادة التأهيل على هذا الأساس.

وأود أن اختتم كلامي بإشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام في رواندا، وبآمر قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وبجميع موظفي البعثة الآخرين على عملهم المتفاني في بعثة الأمم المتحدة الهامة هذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. ونحن على اقتناع تام بأن أعمال المجلس ستكون ، تحت قيادتكم، أعمالا ناجحة. لذلك، يتعهد وفد بلدي بتقديم تعاونه الكامل. وأود أيضا أن أهنئ سفير عمان، فضلا عن وفد بلده بالكامل، على توجيهه الناجح والرائع لأعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام يشير الى حدوث تحسن في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في رواندا، فضلا عن استعادة نظامها القضائي. ومع ذلك، يتضح من التقرير أيضا أن مناخا من التوتر لا يزال قائما في ذلك البلد، نتيجة انعدام تحقيق تقدم في ميدان المصالحة الوطنية، والتدهور النسبي في ظروف الأمن الإقليمي.

إن الأمين العام، في الواقع، يشير الينا في تقريره أن

> "العنصر الرئيسي الذي يحول دون عودة الاستقرار والأمن والتآلف الى رواندا هو غياب عملية لتحقيق المصالحة الوطنية. وتعتمد هذه العملية على تهيئة الظروف التي تؤدي الى عودة ١,٦ مليون لاجئ موجودين حاليا خارج رواندا والى محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم إبادة الأجناس." (S/1995/1002، الفقرة ٩)

ويوافق وفد بلدي على هذه العبارات. وفي الواقع لم يُحرز تقدم رئيسي فيما يتعلق بعدد اللاجئين الروانديين الذين يعودون الى بلدهم بصورة طوعية، والسبب هو أنه لا تزال توجد حملة ترويع في مخيمات اللاجئين، ولأن اللاجئين لا يزالون يتخوفون من توجيه التهم اليهم لدى عودتهم الى

رواندا، بالمشاركة في إبادة الأجناس المرتكبة في العام الماضي، أو بسبب شعورهم بالشك في إيجاد بيوتهم أو ممتلكاتهم لدى عودتهم.

إن إعادة التوطين بصورة طوعية ومأمونة عنصر ضروري للمصالحة الوطنية، بيد أن عودة اللاجئين الروانديين يجب أن تكون طوعية ويجب أن تجري في ظل ظروف مأمونة ومشرفة. لهذا السبب نوافق على العبارات الواردة في التقرير ومفادها أن إعادة التوطين القسري يمكن أن تتسبب في اندلاع أعمال عنف، وبالتالي في كارثة إنسانية أخرى. وإعادة التوطين بصورة طوعية يجب أن تحدث وفقا للإطار الأساسي الذي وفره إعلان نيروبي وخطة عمل بوجومبورا، ويجب بذل جهد لإزالة العراقيل التي تعوق تحقيق ذلك الهدف.

والعنصر الآخر الذي يسبب التوتر في رواندا هو تسلل قوات مسلحة وميليشيات تابعة للنظام الرواندي السابق من مخيمات للاجئين قائمة في بلدان مجاورة. ونرى أن تلك الأعمال تسهم في زيادة التوترات على الصعيد المحلي، وفي تدهور ظروف الأمن الإقليمي. ويود وفد بلدي أن يؤكد في هذا الصدد على أهمية مبادرة الأمين العام القاضية بعقد مؤتمر إقليمي لبلدان البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التصدي لمسألتي الأمن والاستقرار الإقليميين. ولقد أحطنا علما مع الارتياح بأن إعلانا صدر عن المؤتمر الإقليمي الذي عقد في القاهرة مؤخرا تتعهد بلدان المنطقة فيه باتخاذ تدابير محددة من أجل السلام والعدالة والمصالحة والاستقرار والتنمية.

ونظرا الى الحالة الراهنة في رواندا وفي المنطقة ككل، نعتقد بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا يجب أن تبقى في ذلك البلد لتيسير العودة الطوعية للاجئين الى مجتمعاتهم المحلية؛ أو للإسهام في سلامة المحكمة الدولية، أو عملية حقوق الإنسان، وموظفي وكالات المساعدة الإنسانية ومقارها؛ أو لتقديم المساعدة في إعادة بناء الهيكل الأساسي؛ أو لتوفير العناية الطبية؛ أو للمشاركة في أنشطة الرصد. ونظرا لأن وجود البعثة يسهم أيضا في إعطاء الثقة للاجئين بالعودة الى البلد، نشاطر الأمين العام رأيه القائل إنه

> "إذا كان هناك تصور بأن البعثة ستغادر رواندا في هذا الوقت الحرج، فإنها تبعث برسالة مثبطة الى اللاجئين والى المنطقة والى المجتمع الدولي بأسره"، (S/1995/1002، الفقرة ٤٨)

ونوافق على ملاحظته أن القصد من إحلال السلام والاستقرار لا يتعلق برواندا فحسب، بل بالمنطقة بأسرها، وأن ذلك يتطلب تحقيق المصالحة وعودة اللاجئين وإحلال العدل.

إن وفد بلدي، إذ يأخذ هذه الآراء بعين الاعتبار، يعتقد بأنه ينبغي لنا ألا ندخر جهدا في مساعدة حكومة رواندا على تعزيز مناخ من الاستقرار والثقة في البلد. وبالإضافة الى ذلك، نوافق على أنه ينبغي زيادة مستوى المساعدة الدولية لإعادة تأهيل وإعادة إعمار رواندا. لذلك، سنصوت لصالح مشروع القرار الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا حتى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

ونحث حكومة رواندا على مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في تنفيذ ولايتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/1015.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ١٠٢٩ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي الى أعضاء المجلس الآخرين في تهنئتكم بتوليكم مسؤوليات رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب مرة أخرى عن تقديري للسفير الخصيبي على قيادته الماهرة في الشهر الماضي.

لقد تغيرت الحالة في رواندا بقدر كبير خلال وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في ذلك البلد. ومما يسعدنا أن نلاحظ أن الأحوال الداخلية مستقرة تماما، بسبب الجهود المتواصلة لحكومة رواندا، ومجتمع المانحين وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ذاتها. لقد كانت البعثة عاملا مساعدا في تعزيز مناخ الأمن داخل رواندا.

ومما يؤسف له أن الحالة في المنطقة التي تجد رواندا نفسها جزءا منها لا تزال تواجه عدم الاستقرار، بسبب وجود ما يزيد على مليون من اللاجئين على حدود رواندا. وكما اعترف الرئيس كارتر، ورئيس رواندا وزعماء الدول المجاورة لرواندا في مؤتمر القمة بالقاهرة في الشهر الماضي، إن إعادة أولئك اللاجئين الى وطنهم تشكل عنصرا حيويا في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا يمكنها أن تلعب دورا هاما في تسهيل العودة الطوعية والآمنة للاجئين الى ديارهم السابقة في رواندا. ومن أجل ذلك، تركزت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لفترة الثلاثة أشهر المقبلة - من جديد - على مجموعة من المهام يمكنها القيام بها للمساعدة على تمهيد الطريق لإعادة اللاجئين الى وطنهم.

وهناك عنصر آخر في تحقيق عودة اللاجئين والمصالحة الوطنية وهو عمل المحكمة الدولية لرواندا. وإننا نشعر بالتشجيع لأنه بعد بداية بطيئة مؤسفة، توشك المحكمة على أن تحدث تأثيرا في روح الإفلات من العقاب التي تسود المجتمع. ومن الأهمية الحيوية أن تشعر المحكمة، كمؤسسة وكأفراد يعملون في قضية العدالة، بالأمن المطلوب لمواصلة تحقيقاتهم ومحاكماتهم المحايدة. ومن الواضح أنهم لا يستطيعون أن يقوموا بذلك دون حماية وحسن نية من جانب حكومة رواندا. ومن الواضح أيضا أنهم بحاجة الى ضمان إضافي من طرف ثالث محايد لتأكيد استقلالهم. وأن المحكمة، على ما نفهم، تقوم بالترتيب لأن يكون للأمم المتحدة وجود يحل محل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في ضمان استقلالها. وإننا نقدر تعاون حكومة رواندا في ذلك الجهد. بيد أن ذلك الوجود الجديد لم ينشأ بعد. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن واجبات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا يجب أن تستمر لتشمل تقديم المساعدة في حماية أفراد المحكمة ومنشآتها الى أن يتم تنفيذ ترتيبات بديلة.

وقد قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا دعما ومساعدة لا يمكن تقديرهما لمختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التي ظلت تعمل لمساعدة شعب وحكومة رواندا. وأن وجود قوات حفظ السلام قد ساعد على طمأنة العاملين في ميدان المعونة الدولية وهم يقومون بمهامهم في بيئة متقلبة وغير مستقرة. ونتوقع تماما من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا أن تواصل مساعدة الوكالات الإنسانية كلما اقتضت الضرورة. وأن قوات الأمم المتحدة من حقها، بل ومن واجبها، أن تهب الى معونة أفراد الأمم المتحدة الآخرين وغيرهم من الموظفين الدوليين في وقت الحاجة.

إن القرار الذي اتخذناه توا يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لفترة نهائية مدتها ثلاثة أشهر. وبعد ذلك الوقت، ينتهي عمل البعثة وينسحب جميع أفرادها العسكريين في بحر ستة أسابيع. ومع ذلك ينبغي للمجتمع الدولي، في أعقاب رحيل البعثة، ألا يتخلى عن رواندا،

ويتعين أن تحتفظ الأمم المتحدة بوجود قوي في رواندا لتقديم المساعدة في عمليات الإعمار والإنعاش والعدالة والمصالحة السياسية التي تمس الحاجة اليها هناك. ويشمل هذا المنظمات غير الحكومية التي كان لبعضها دور أساسي في مساعدة وكالات الأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للقيام بأعمالها. ويثير إخراج المنظمات غير الحكومية من رواندا القلق لدى حكومتي.

ويجب أن تستخدم الشهور الثلاثة الأخيرة للولاية في إقامة خط إمداد سوقي غير عسكري لدعم مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المحكمة الدولية وعملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، التي استفادت من وجود شبكة السوقيات والاتصالات الواسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

لقد كانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ناجحة في مهمتها. وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أثني على جميع الرجال والنساء الذين عملوا مع تلك البعثة طوال فترة وجودها الصعبة في رواندا، ابتداء من الممثل الخاص خان وقادة القوة الى الموظفين المساعدين. ويمكنهم مواصلة الاعتماد على التعاون النشيط من جانب حكومة رواندا لتنفيذ ولايتهم وإنهاء مهمتهم.

لقد أعيد السلام والأمن الى رواندا، بعد أحداث مدمرة، ونأمل أن يتمكن شعب رواندا في النهاية من أن يترك أهوال الماضي وراءه وأن يتقدم صوب مرحلة الإنعاش والإعمار والمصالحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وإنني واثق من أنه تحت قيادتكم الماهرة سيكون عملنا في هذا الشهر ميسورا ومثمرا. وأود أيضا أن أطمئنكم بأن جميع أفراد الوفد الإيطالي سوف يبدون تعاونا تاما.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر بحرارة بالغة السفير الخصيبي، الممثل الدائم لعمان لرئاسته الناجحة والباهرة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود، مثل أعضاء المجلس الآخرين أن أؤكد أنه من الأهمية بمكان أن يتمكن مجلس الأمن اليوم من اتخاذ قرار بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لمدة ثلاثة أشهر. وقد يكون لعدم القيام بذلك آثار ضارة على احتمالات تحقيق المزيد من التطبيع والمزيد من الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الشهور الاثنى عشر الماضية، اتجهت الحالة في رواندا نحو التطبيع باطراد. وقد أُحرز تقدم ملموس في كثير من قطاعات الحياة في البلد، وذلك باستئناف النشاط الانتاجي، والخطوات الأولى صوب إعادة بناء القضاء وتحسين الحالة الإنسانية. وتستحق الحكومة الرواندية الثناء على تحقيق هذه النتائج.

ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك مشاكل عديدة وخطيرة دون حل، وهي بالتحديد: أولا، مسألة إعادة اللاجئين الى وطنهم، وثانيا، إحالة المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس الى العدالة - رغم أننا قد رحبنا بأنه صدر اليوم أمر للقبض على واحد من المذنبين، وثالثا، أحوال المعيشة في السجون، التي تكاد تصل الى مستوى الكفاف، ورابعا، الحاجة الملحة لإعادة تنشيط النظام القضائي بالكامل.

وينبغي التصدي لهذه القضايا جميعها. وبالتأكيد فإن إنهاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ليس من شأنه أن يساعد الأمم المتحدة على تعبئة الدعم والمساعدة الدولية اللازمة للتصدي للقضايا سالفة الذكر ولإعادة بناء البلد أو تخفيف حدة التوتر المتزايد في منطقة البحيرات الكبرى.

وفضلا عن هذا فلتحقيق الهدف المشترك هدف العودة الطوعية للاجئين إلى وطنهم التي قطعت رواندا وغيرها من البلدان المعنية تعهدات جازمة بالعمل من أجلها في مؤتمر القاهرة يجب أن يسود جو من الثقة والاطمئنان في البلد وفي المنطقة بأسرها. وتقوم السلطات والناس في رواندا بالمهمة الشاقة المتمثلة في التعمير والتنمية بعد الرعب والفظاعة في عمليات إبادة الجنس. ومع هذا لا يمكن للجهود المبذولة في هذا الاتجاه أن تؤثر على المدى الطويل ما لم يكفل الاستقرار داخل البلد وعلى حدوده في آن واحد. فلا يمكن أن تحدث تنمية دون السلام والمصالحة والاستقرار.

وكذلك نريد الإعراب عن أملنا في أن تصاغ خلال الأشهر الثلاثة القادمة علاقة جديدة بين رواندا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وليست الريبة والشك من العناصر الأساسية التي تساعد على تعزيز التعاون الدولي في المنطقة وما كان لبيان زميلنا ممثل كندا، السفير روبرت فولير أن يكون أفصح من ذلك في هذا الصدد. فالواقع أن الحوار يجدي دائما أكثر من المواجهة في جميع المجالات وفي جميع المسائل.

وتظل إيطاليا مقتنعة بأن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الذي أصاب منطقة البحيرات الكبرى يجب أن تزول من أساسها. وفي الوقت الذي نرحب فيه بمؤتمر القاهرة فإننا نعيد تأكيد الحاجة إلى عقد مؤتمر أوسع نطاقا بشأن السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، برعاية الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى وكلما أسرعنا بذلك كان أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل إيطاليا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن انقل إليكم، سيدي، تهاني وفدي بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأعرب عن امتناني، في الوقت نفسه، لسفير عمان ووفده للطريقة التي ترأس بها المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ولقد صوت وفد فرنسا لصالح مشروع القرار الذي طرح للتصويت اليوم ولكنني يجب أن اؤكد أننا فعلنا ذلك دون تأييد كامل له.

وواضح أن حكومة فرنسا أحاطت علما بتطورات الحالة في رواندا كما أكد ذلك الأمين العام في تقريره. وعلينا أن نبين أن تطورات إيجابية تحدث في مجال حساس كالعدل. ويظل هذا هو الواقع ونحن نشاطر الأمين العام قلقه من أن رواندا وعلى نحو أعم منطقة البحيرات الكبرى تواجه مشاكل بالغة الخطورة. ولم تثمر الجهود المبذولة لصياغة مصالحة وطنية في رواندا. ولا يزال اللاجئون وعددهم ٠٠٠ ٦٠٠ ١ لاجئ في الأماكن نفسها التي حلوا بها منذ أكثر من عام ونصف عام ولا يراودهم أمل حقيقي في العودة إلى ديارهم في أجل قريب. ولا بد من التسليم أخيرا بأن الاستقرار والأمن لم يعودا لتلك المنطقة من افريقيا. ويبقى التوتر شديدا في المنطقة وثمة ما يدعو إلى القلق على المستقبل.

وفي هذا السياق أدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى الآن دورا إيجابيا وكذلك فعل الممثل الخاص للأمين العام، وهو دور يود وفد فرنسا تأكيده. ولهذا السبب بالذات كانت حكومة فرنسا تأمل أن تبقي هذه العملية جارية لتنفيذ المهام التي كلفها بها مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي.

ويتيح النص الذي اعتمدناه لتونا أن يمدد ذوو الخوذ الزرق مهمتهم لفترة نهائية مدتها ثلاثة أشهر في إطار ولاية طرأ عليها تغيير طفيف. وأصدقكم القول إننا كنا نفضل عدم اتخاذ قرار اليوم بإنهاء العملية في آذار/مارس ١٩٩٦. ولكن اتخذت حكومة رواندا قرارا مختلفا. وقد أحطنا علما بذلك القرار ولكننا نأمل ألا تتزامن المغادرة النهائية للأمم المتحدة مع تدهور الحالة في ذلك الجزء من افريقيا.

وتابعت حكومة فرنسا باهتمام خاص المحادثات التي أجراها رؤساء دول المنطقة في القاهرة والإعلان الذي اعتمدوه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأحطنا علما كما ينبغي

بالإلتزامات التي قطعوها على انفسهم في تلك المناسبة ونظل على يقيننا بأن البلدان التي شاركت في المحادثات ستحتاج بمضي الوقت إلى مساعدة من المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية دائمة للمشاكل في المنطقة، وهذا بطبيعة الحال في إطار مؤتمر ينظم لتحقيق هذا الغرض برعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية.

وبالمثل، تعتقد حكومة فرنسا أن الضرورة ستزداد لأن تقوم الأمم المتحدة بدور في رواندا بمجرد رحيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ولهذا السبب نحث حكومة رواندا على إلتزام المرونة في المفاوضات التي ستبدأ قريبا مع الأمانة العامة بشأن هذه المسألة.

وبوسعنا أن نفهم أمل حكومة رواندا في أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة للتعمير والتنمية. ولا نرى شكا في أن اتخاذ الحكومة موقفا إيجابيا ومتفهما لا يمكن إلا أن يشجع البلدان والمؤسسات الدولية والوكالات غير الحكومية الراغبة في مساعدة رواندا على أن تفعل ذلك فحسب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): اشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد باكورا موتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سرور وفدي أن يراكم، سيدي، ترأسون مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ويقيننا أن حكمتكم ومهارتكم ستساعدان على الإسراع بعمل المجلس. وكان وفدي يراكم دائما على قدر من القوة التي تحرك الجبال. ووفدي رهن تصرفكم للمساعدة في مهمتكم.

ويغتنم وفدي هذه المناسبة لتوجيه الشكر إلى السفير الخصيبي على الطريقة التي ترأس بها هذا المجلس في الشهر الماضي. فبفضل حكمته البالغة ومهارته ودبلوماسيته استطاع أن يساعد المجلس على تحقيق تقدم ملحوظ في أعماله. كما يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ثم إننا نشكر الذين صاغو قرار اليوم والبلدان التي أسهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في فترة هذه الولاية الجديدة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد وعدتكم أن أتكلم بالإنكليزية. وأريد الحديث عن التناقضات المبينة على المواقف التي اتخذتها الأمانة العامة وقرار مجلس الأمن بشأن الحالة الأخيرة التي واجهتها رواندا.

وأول هذه التناقضات يقوم على أن الإجراء المناسب قد اتخذ قبل وأثناء عملية إبادة الأجناس في رواندا.

ولأبدأ بتذكير المجلس بتاريخ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا فقد أنشئت هذه البعثة في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٣) ومن ضمن ولايتها المساعدة في ضمان الأمن في كيغالي - وأكرر الأمن في كيغالي؛ ومراقبة الحالة الأمنية أثناء الفترة الأخيرة من ولاية الحكومة الانتقالية، وصولا إلى الانتخابات المتفق عليها في اتفاق السلام في أروشا في عام ١٩٩٣؛ والتقصي وإعداد التقارير بشأن الحوادث المتعلقة بقوات الدرك والشرطة الرواندية.

وفي الجزء المبكر من عام ١٩٩٤، كان الموظفون رفيعوا المستوى في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، ووكالات الأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي في كيغالي على علم بأن أعضاء الحكومة السابقة كانوا يخططون قتلا جماعيا للروانديين. وكانت هذه المعلومات معروفة تماما في مقر الأمم المتحدة ولدى بعض الأعضاء ذوي النفوذ في المجتمع الدولي. وبالرغم من هذه المعرفة الواضحة وولاية بعثة الأمم المتحدة بكفالة الأمن، على الأقل في كيغالي، فإن موظفي بعثة الأمم المتحدة، بوصفهم جنودا وبشرا، بدوا غير قادرين على تقديم المساعدة إلى المدنيين العزل الأبرياء، بما فيهم من نساء وأطفال، علاوة على المرضى بالمستشفيات.

وفي نيسان/ابريل، عندما شنت جريمة إبادة الأجناس على نطاق لم يسبق له مثيل، كانت

استجابة مجلس الأمن سحب بعثة الأمم المتحدة، وبدا هذا القرار غريبا كرد على هذه الحالة الخطيرة. وفي ٢١ نيسان/ابريل، أي بعد مرور اسبوعين من بدء أعمال القتل، قرر أعضاء هذا المجلس نفسه، بموجب القرار ٩١٢ (١٩٩٤)، تخفيض مستوى قوة البعثة من ٥٠٠ ٢ إلى ٢٧٠، وهذا عدد لا يمكنه التعامل مع الصدمة الهائلة التي شهدها مجتمع رواندا آنذاك. إن الولاية وحجم هذه القوة الرمزية جعلا البعثة غير فعالة في وجه المذابح الجماعية التي نظمتها الدولة.

ونتيجة لذلك، وبانتهاء شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤ - أي بعد ثلاثة أشهر فقط - كان قد ذبح مليون رواندي تقريبا في إبادة للأجناس لم يسبق لها مثيل في افريقيا، وهي ثالث جريمة لإبادة الأجناس ترتكب في هذا القرن، شهدها العالم برمته على شاشات التلفاز الدولي. وفي نفس الوقت كانت الدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها مترددة في التصرف. وفي فترة ثلاثة أشهر كان قد تم إفناء ثُمن سكان رواندا.

وعملية "الفيروز" وهي حل آخر اقترحه مجلس الأمن، لم تؤد إلا إلى تفاقم هذه الحالة التي كانت معقدة بالفعل. وعلى الرغم من أن ولاية عملية "الفيروز" كانت توفير الأمن وحماية المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر، فإنها وفرت ملاذا آمنا لمقترفي جريمة إبادة الأجناس، الذين استخدموها فيما بعد قاعدة للهجوم على المدنيين الأبرياء وعلى قوات الحكومة الجديدة في رواندا. وقد كان المخيم الموجود في كيبيهو مثالا نمطيا لذلك. وكان الروانديون أنفسهم هم الذي اضطلعوا وحدهم بهذه المهمة الهائلة وأوقفوا المذابح في ٤ تموز/يوليه.

ويرتكز التناقض الثاني على عملية التنفيذ التي تأسست على قرارات سابقة اتخذها مجلس الأمن. وبعد مضي أربعة أشهر، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تمت إعادة نشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وبلغ قوامها ٥٠٠ ٥ فرد - وكانت عملية إعادة النشر متأخرة وكبيرة أكثر مما يلزم. ولهذا كانت ولايتها غير ملائمة، وهي الولاية التي تحددت في ١٧ أيار/مايو بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤). وتغيرت الحالة تغيرا كبيرا داخل رواندا.

وواقع الأمر أنه كان من الأفضل أن تنفذ ولاية بعثة الأمم المتحدة خارج رواندا، في مخيمات اللاجئين، بغية منع ترويع اللاجئين في المخيمات خارج رواندا، وتيسيرا لعودة اللاجئين إلى رواندا، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة المفروض على حكومة رواندا السابقة، الذي جرى انتهاكه بصفة منتظمة. وفي نفس الوقت، كان على المجتمع الدولي التزام بتوقيف واحتجاز المسؤولين عن التخطيط لجريمة إبادة الأجناس وارتكابها وبكفالة سرعة عمل المحكمة الدولية لرواندا. وكان يجب إجراء كل ذلك خارج رواندا.

وبعد انتصار رواندا على إبادة الأجناس، كانت سياسة المصالحة الوطنية، التي أنشأها اتفاق أروشا، أمرا أساسيا في تعمير مجتمع رواندا المصاب بالصدمة. وفي هذا الإطار، تشكلت حكومة الوحدة الوطنية وضمت الأحزاب المعارضة الرئيسية. وتشكل برلمان وطني يمثل كل الأحزاب السياسية. ويوجد أكثر من ستة ملايين من الروانديين، بما فيهم اللاجئون الجدد والقدامى العائدون، يعيشون معا في سلام داخل البلد. وهناك تقدم في الاتصالات المكثفة التي تجري مع الحكومات واللاجئين في البلدان المجاورة لتيسير عودة اللاجئين الجدد. وجرت إعادة إدماج الموظفين الإداريين السابقين في الخدمة العامة الجديدة، وأعيد دمج أعداد كبيرة من الجنود والضباط رفيعي المستوى من النظام القديم في الجيش الرواندي الجديد.

كل هذه القرارات والتدابير المتعلقة بالسياسات تشكل المصالحة الوطنية للروانديين. وهذا يتعارض مع التفسيرات الأخرى لما يجب أن تكون عليه المصالحة الوطنية، مثل الاقتراحات الضمنية لدمج زعماء ومخططي جريمة إبادة الأجناس في الحكومة من خلال استراتيجيات متنوعة، منها عقد مؤتمرات إقليمية.

وبالنسبة لنا، نحن الروانديين، فإن المصالحة الوطنية جارية. والحكومة الجديدة لرواندا، بالتعاون مع عدد كبير من الدول الأعضاء، تمكنت من تحقيق الكثير في الأشهر القليلة الأخيرة، بالرغم من النقص الحاد في الموارد والدعم المحدود والمشروط من بعض قطاعات المجتمع الدولي. فقد تمكنت من تهيئة مناخ للأمن والاستقرار داخل البلد. وتم إحراز تقدم كبير في الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وقد أسهم تعيين الجمعية الوطنية الرواندية مؤخرا لقضاة في المحكمة العليا في إنعاش النظام القضائي الوطني، وهو أمر أساسي لوضع حد لروح الإفلات من العقاب التي سادت رواندا طوال عقود مضت.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها حكومة رواندا، فمن المهم أن نفهم بعض المشاكل التي تواجهها رواندا. فهي تتضمن مثول مرتكبي جريمة إبادة الأجناس أمام العدالة، على الصعيدين الوطني والدولي؛ ووضع حد للتسلل والتخريب من جانب القوات المسلحة الرواندية السابقة على طول الحدود الغربية لرواندا؛ وترويع اللاجئين في مخيمات اللاجئين؛ والتعمير الاقتصادي والاجتماعي لرواندا.

وفي الوقت الحالي، لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة، ولا يتوقع منها، أن تستجيب لأية أولوية من تلك الأولويات. وعلى الرغم من ذلك، فقد قدرت حكومة رواندا المساعدة التي قدمتها البعثة، وبخاصة ما قدمته القوة الصغيرة التي تركت في رواندا أثناء الفترة الحالكة السواد لإبادة الأجناس، وما قدمه قائدها وموظفوه وغيرهم ممن ضحوا بحياتهم وهم يقدمون المساعدة إلى الروانديين. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة بدور هام في تيسير المواصلات وتوفير الدعم السوقي في مجالات العوز في رواندا. وفي هذا الصدد، ستترك مغادرة بعثة الأمم المتحدة فراغا في هذه المجالات. ففقدان المواصلات والمكاتب، والاتصالات والمعدات الطبية، على سبيل المثال فحسب، نتيجة للنهب من جانب حكومة رواندا السابقة والقوات المسلحة السابقة، قد تركت رواندا في حالة عوز شديد.

ولهذا طلبت حكومة رواندا منح بعض معدات بعثة الأمم المتحدة غير المهلكة لحكومة رواندا وشعبها عند مغادرة البعثة. والعالم بأسره يعلم أن رواندا في حالة عوز، وأن من شأن هذه المنح أن تكون مؤشرا على حسن نية الدول الأعضاء والأمانة العامة حيال شعب عانى مأساة لم يسبق لها مثيل - بالإضافة إلى عواقبها - خلال العشرين شهر الماضية. وطلب رواندا يرتكز على سوابق في حالة كمبوديا وبعثات حفظ السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمركز الحالي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، فإن حكومة رواندا على استعداد لتمديد فترة وجود هذه البعثة لمدة ثلاثة أشهر بشرط أن تعدل ولايتها طبقا لذلك. وخلال هذه الفترة وفيما بعدها، ستواصل حكومة رواندا كفالة توفير الأمن للجميع في رواندا، بما في ذلك موظفي بعثة الأمم المتحدة المشار إليها، وموظفي المنظمات الدولية، وأعضاء المجتمع الدولي وموظفي المحكمة الدولية لرواندا. وقد تم الاتفاق بين حكومة رواندا والمحكمة الدولية على اتخاذ تدابير إضافية ترمي الى ضمان الحماية لموظفي المحكمة. وسوف تنظر حكومة رواندا في أية احتياجات أخرى في مجال الأمن حسب الاقتضاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعتذر عن أخذي الكلمة مرة أخرى، إلا أنه لا بد لي من أن أرد على التأكيد الذي جاء على لسان الممثل الدائم لرواندا عندما قال:

> "وعملية "الفيروز" لم تؤد إلا الى تفاقم هذه الحالة التي كانت معقدة بالفعل. وعلى الرغم من أن ولاية عملية "الفيروز" كانت توفير الأمن وحماية المشردين ... فإنها وفرت ملاذا آمنا لمقترفي جريمة إبادة الأجناس". (انظر أعلاه، ص ١٧)

وأود فقط أن أذكر بحقيقتين. الأولى، أن عملية "الفيروز" كانت عملية إنسانية، عملية تستهدف حصرا إنقاذ أرواح بشرية في وقت لا بد أننا نذكر أن المجتمع الدولي كان فيه غير قادر على تعبئة طاقاته ليعيد تجهيز بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة الى رواندا على المستوى المطلوب للرد بشكل فعال على عمليات إبادة الأجناس ولوضع حد لكل المآسي التي كانت جارية في ذلك الوقت. وأود فقط أن أشير بشكل عابر الى أن تلك الولاية الإنسانية اضطلعت بها قوة متعددة الجنسيات شاركت فيها بلدان افريقية عديدة.

ثانيا، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها أيضا، إن عملية "الفيروز" تم الاضطلاع بها استنادا الى ولاية منحها مجلس الأمن في قراره ٩٢٩ (١٩٩٤) المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد كان بلدي مشاركا نشطا في تلك القوة. وغني عن القول إننا لم نفعل ذلك ابتغاء الحصول على الشكر فيما بعد؛ فلم نقم بهذا العمل إلا لأنه كانت هناك مأساة إنسانية يتعين حسمها ولأن مئات الآلاف من البشر كانوا مهددين بالذبح، وأعتقد أنه ليس هناك أي شيء يمكن أن يجعلنا نشعر بالرضا مثل نجاحنا في الحيلولة دون ذبح هؤلاء البشر.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يود وفد بلدي أن يدخل في جدل، نظرا لأننا نكن احتراما كبيرا للوفد الفرنسي. ولكن نظرا لأننا مطالبون بأن نقدم بعض التفسيرات هنا، فإنني أود أن أعلن موقف حكومة رواندا في هذا الخصوص.

أولا، فيما يتعلق بعملية "الفيروز"، في رأينا أن هذه العملية جاءت متأخرة جدا. ربما تكون قد تمت بحسن نية ولكنها جاءت متأخرة جدا. فقد جاءت بعد أن تمت إبادة مليون شخص رواندي. وعلى أي حال نحن نشكر المشاركين في تلك العملية لحضورهم.

ثانيا، من حيث أن هذه القوة متعددة الجنسيات، أود أن أدلي بتصحيح مفاده أن الجزء المتعدد الجنسيات في هذه القوة كان رمزيا. فالقوة كانت مشكلة من أفراد ينتمون الى بلد واحد، وأعضاؤها الآخرون كانوا مجرد رموز لمجرد إعطائها الطابع الدولي.

ثالثا، أود أن أشير الى أن القول بأن هذه العملية عملية إنسانية بعيد تماما عن الصواب، لا سيما اذا نظرنا الى المعدات التي استخدمتها هذه القوة عند وصولها. فقد كانت تلك المعدات عسكرية أكثر منها إنسانية.

رابعا، أود أن أوضح، وسواء كان ذلك عمدا أو عن غير عمد - ومرة أخرى لا أريد الدخول في جدل - إن المنطقة التي تم إنشاؤها والمعروفة باسم منطقة "الفيروز" ضمت جميع المجرمين الذين لم يتمكنوا من عبور الحدود وقد جاءوا إليها طلبا للملاذ. وكانت آخر فرصة متاحة لهم معسكر كبيهو، حيث تكدست فيها كل أسلحتهم - وتعرفون جميعا ماذا حدث عندما حاولوا إخراج هذه الأسلحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠